صلة الجمع العثماني بتأصل مسائل القراءات وعلومها

حبيب الله بن صالح بن حبيب الله السُّلمي [1]

الملخّص

موضوع الدراسة: دراسة صلة وعلاقة الجمع العثماني بتأصيل وتقعيد مسائل القراءات وبيان أثره في قبول القراءات وردها وما إليه. وتأتي هذه الدراسة لتساهم في البحث العلمي في مجال تخصص القراءات وذلك بتأصيل أهم مسائل علم القراءات المتعلقة بحقبة مهمة في تاريخ القراءات وهي حقبة الجمع العثماني الشريف، والتي تعدُّ منعطفا مهماً ومرتكزاً رئيساً في تاريخ القراءات ومنه تأصلت عدد من قضايا الدراية في القراءات. ويهدف هذا البحث إلى تتبع المسائل المتعلقة بالجمع العثماني والتي كان لها الأثر في التأسيس والتأصيل لمسائل علم القراءات، وكانت في الوقت ذاته منطلقاً للمصنفين في علم القراءات للتقعيد لمسائل قرائية متعددة. ويحاول الباحث لفت النظر إلى مكانة الجمع العثماني وأهمية الإلمام بمسائله في فهم عدد من مسائل علم القراءات من خلال حديث أبرز كتب القراءات المتقدمة. وتأتي هذه الدراسة لتجيب على أسئلة أبرزها: ما أثر الرسم في بقاء تعدد القراءات وبقاء بعض الأحرف السبعة؟ ما سبب اختلاف القراءات بعد نسخ المصاحف؟ ما أثر الجمع العثماني في شروط قبول القراءة عند علماء القراءات؟ ما معالم دفاع كتب القراءات عن قضايا الجمع العثماني؟ وقد تجلى من خلال البحث ما للصحابة رضوان الله عليهم من الفضل في رسم المصاحف، وتمييز صحيح القراءة من شاذها، وما صاحب ذلك من دلائل البراعة في علم الهجاء خاصة، وكان من نتاجه كذلك أن ظل الجمع العثماني مرتكزاً رئيساً في تاريخ تشذيذ القراءات، وشرط رئيس في قبول القراءات، وباباً لبقاء الكثير من أوجه القراءات القرآنية، كما أتاح اختلاف مرسوم المصاحف العثمانية التي أرسلت إلى الأمصار المجال لأن يقرأ كل مصر بما تلقى من الحروف مما يوافق المصحف المرسل وهكذا في المصر الآخر فكان هذا هو السبب الرئيس في بقاء اختلاف القراءات بعد رسم المصاحف واعتمادها.

الكلمات المفتاحية: الجمع العثماني– صلة الجمع العثماني بالقراءات– القراءات والجمع العثماني

[1] الأستاذ الدكتور المشارك جامعة أم القرى–كلية الدعوة وأصول الدين–قسم القراءات. < Hssolami@uqu.edu.sa>

The relationship of the collection of the Noble Qur’an at Uthman’s time to the emergence of alqara'at science matters

habiballah saleh al sulami

Abstract

Subject of the research: Study the relationship and relationship of the Ottoman community to the rooting and restriction of issues of recitation and its effect on accepting and rejecting readings، etc. This study comes to contribute to scientific research in the field of the recitations specialization by establishing the most important issues of the science of readings related to an important period in the history of the recitations، which is the era of the noble Ottoman collection، which is an important turning point and a major focus in the history of readings and from it a number of know-how issues were rooted in the readings. It aims to trace the issues related to the Ottoman collection that had the effect of establishing and rooting for issues of the science of qira'at، and at the same time it was a starting point for the compilers of the science of qira'at to recite various reading issues. The researcher tries to draw attention to the status of the Ottoman plural and the importance of knowledge of its issues in understanding a number of issues of the science of recitation through the hadith of the most prominent books of advanced recitation. This study comes to answer questions، most notably: What is the effect of drawing on the survival of multiple readings and the survival of some of the seven letters? What is the reason for the different readings after copying the Qur’ans? What is the effect of the Ottoman plural on the conditions for accepting reading among scholars of recitation? What are the features of the readings books defense of the Ottoman gathering issues? It was evident through the research that the Companions، may God be pleased with them، of the merit in drawing the Qur’ans، distinguishing the correct reading from its oddities، and the accompanying evidence of mastery in the science of spelling in particular، and it was also the result of it that the Ottoman collection remained a major turning point in the history of refining the readings، and a major condition In accepting the readings contained therein، and the survival of many aspects of the Qur’anic readings، the difference in the decree of the Ottoman Qur’ans that were sent to the regions made it possible for all of Egypt to read what it received from the letters that corresponded to the sent Qur’an and so on in the other Egypt. Drawing and approving the Qur’ans.

Key words: Othman bin Affan collection، Othman bin Affan collection and readings، The impact of collecting the Qur’an.

المقدمة:

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده. أما بعد:

فقد حظيت مسائل الجمع العثماني بالمدارسة والمباحثة عند أئمة القراءات منذ بداية عصر التأليف، وحتى عصرنا هذا؛ وذلك لما بين علم القراءات ومسائل الجمع العثماني من الصلة والعلاقة الوطيدة المتأصلة، وكثير من مسائل القراءات يتوقف القول فيها على القول في مسائل الجمع العثماني، بل يعد الجمع العثماني مرتكزاً رئيساً للحكم على القراءات بالقبول والرد، ويكفي في تصور هذا أن أئمة القراءات رحمهم الله جعلوا لقبول القراءات شروطاً ثلاثة، أحدها: موافقة الرسم العثماني.

ولما كانت مرحلة الجمع العثماني محطة ظاهرة بارزة في تاريخ القراءات وقبولها، والتأصيل لمسائلها جاءت فكرة هذا البحث؛ علّها أن تسهم في كشف ملامح هذا العلاقة وآثارها في علم القراءات القرآنية. والله المسئول أن يكتب الخير ويهم الرشاد.

مشكلة البحث:

تتجلى إشكالية هذا البحث في غموض أثر الجمع العثماني في تنشؤ بعض مسائل ومصطلحات علم القراءات. وما أحدثه ذلك من انفكاك عند بعض الباحثين بين علم القراءات ومسائل جمع المصحف، حتى تكاد تغدو كل منهما قضية منفصلة عن الأخرى مع أنهما مرتبطان ارتباطاً وثيقاً، بحيث لا يمكن الحديث عن دراية علم القراءات إلا بعد استيعاب مراحل الجمع، وخصوصا مرحلة الجمع العثماني. بل إن قضية القراءات الشاذة والمتواترة ما هي إلا أهم نتاج هذا الجمع المبارك. و تأتي هذه الدراسة لتجيب على أسئلة أبرزها:

ما أثر الرسم في بقاء تعدد القراءات وبقاء بعض الأحرف السبعة؟

ما سبب اختلاف القراءات بعد نسخ المصاحف؟

ما أثر الجمع العثماني في شروط قبول القراءة عند علماء القراءات؟

ما أبرز الشبهات حول الجمع العثماني التي دافعت عنها كتب القراءات؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تتبع المسائل المتعلقة بالجمع العثماني والتي كان لها الأثر في التأسيس والتأصيل لمسائل علم القراءات، وكانت في الوقت ذاته منطلقاً للمصنفين في علم القراءات للتقعيد لمسائل قرائية متعددة. ويحاول الباحث ان يبين أثر الجمع العثماني في بقاء القراءات والأحرف السبعة وشروط قبول القراءة عند علماء القراءات، وكذا بيان أبرز القضايا التي عنيت كتب القراءات بالدفاع عنها مما له تعلق بالجمع العثماني.

أهمية هذا البحث:

تأتي هذه الدراسة لتساهم في البحث العلمي في مجال تخصص القراءات وذلك بتأصيل أهم مسائل علم القراءات المتعلقة بحقبة مهمة في تاريخ القراءات وهي حقبة الجمع العثماني الشريف، والتي تعدُّ منعطفا مهماً ومرتكزاً رئيساً لقبول القراءات وتشذيذها ومنه تأصلت عدد من قضايا الدراية في القراءات. وهذا البحث ينطلق من مصنفات القراءات المعنية بالدراية خلافاً للكثير من الكتابات السابقة التي انطلقت في دراستها من جوانب مختلفة أخرى؛ حديثية أو غيرها. ولعلَّ هذا مما يسهم في تأصيل مسائل الجمع العثماني وفق رؤى أهل القراءات.

الدراسات السابقة:

بعد الاطلاع والبحث لم أعثر على من بحث هذه المسألة على هذا النحو الذي سأسلكه. وغاية ما وجدته هو من قبيل التأليف في جمع القرآن عموما أو في مسائل القراءات؛ حيث كتب فيها الكثير من الكتب والأبحاث، لكن هذا البحث يأتي ليبين العلاقة بين الأمرين وأثر الأول في بناء مسائل الآخر. كما أنه يعنى بدراسة هذه الأمور من جانب كتب القراءات المتخصصة وليس من جوانب كتب الحديث أو علوم القرآن.

منهج البحث:

سلكت في هذا البحث المنهج الاستقرائي ثم التحليلي للنصوص الواردة في أحوال الجمع العثماني وأحداثه، وذلك من خلال أصول كتب القراءات القرآنية فحسب.

خطة البحث:

يتكون هذا البحث من مقدمة وخمسة مطالب وخاتمة وثبت للمصادر والمراجع

اشتملت المطالب على:

المطلب الأول: أثر إغفال الحروف وتغاير مرسومها في بقاء تعدد القراءات

المطلب الثاني: أثر المرسوم في القول ببقاء بعض الأحرف السبعة في القراءات

المطلب الثالث: اشتراط موافقة المصاحف العثمانية في قبول القراءة

المطلب الرابع: سبب اختلاف قراءة القراء بعد نسخ المصاحف العثمانية

المطلب الخامس: دفاع كتب القراءات عن الشبهات حول الجمع العثماني

ثم أتبعتها بخاتمة بينت فيها أهم النتائج والتوصيات ثم أردفتها بثبت المصادر والمراجع.

والآن حين الأخذ في المراد والله حسبي وهو اعتمادي

المطلب الأول: أثر إغفال الحروف وتغاير مرسومها في بقاء تعدد القراءات

تظهر فائدة هذا في احتمال المرسوم ما وافقه من القراءات المنتشرة في الأمصار، فكل قراءة وافقت المرسوم وصح نقلها قرئ بها، سواء ما أغفل من النقط والشكل أو ما وزع بين المصاحف، ومنه كانت قراءة الغيب

والخطاب والتذكير والتأنيث والرفع والنصب موافقة لسائر المصاحف، وكانت قراءة ﴿سَارِعُواْ﴾ و قراءة ﴿وَسَارِعُواْ﴾ [آل عمران: ١٣٣] موافقة لمجموع تلك المصاحف.

قال ابن الجزري: «وجردوا المصاحف عن النقط والشكل لتحتمله صورة ما بقي من الأحرف السبعة كالإمالة والتفخيم والإدغام والهمز والحركات وأضداد ذلك مما هو في باقي الأحرف السبعة غير لغة قريش، وكالغيب والجمع والتثنية، وغير ذلك من أضداده مما تحتمله العرضة الأخيرة إذ هو موجودة في لغة قريش وفي غيرها»[2].

وقد عدّ ابن الجزري رحمه الله هذه المسألة من فضائل الصحابة وزكاء فهمهم في الهجاء؛ فقال: «وقد توافق اختلافات القراءات الرسم تحقيقا نحو أنصار الله، ونادته الملائكة، ويغفر لكم ويعملون وهيت لك ونحو ذلك مما يدل تجرده عن النقط والشكل وحذفه وإثباته على فضل عظيم للصحابة – رضي الله عنهم – في علم الهجاء خاصة، وفهم ثاقب في تحقيق كل علم، فسبحان من أعطاهم وفضلهم على سائر هذه الأمة.

ولله در الإمام الشافعي رضي الله عنه حيث يقول في وصفهم في رسالته التي رواها عنه الزعفراني ما هذا نصه: وقد أثنى الله تبارك وتعالى على أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في القرآن والتوراة والإنجيل، وسبق لهم على لسان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من الفضل ما ليس لأحد بعدهم، فرحمهم الله وهنأهم بما أثابهم من ذلك ببلوغ أعلى منازل الصديقين والشهداء والصالحين، أدوا إلينا سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم وشاهدوه والوحي ينزل عليه، فعلموا ما أراد رسول الله صلى الله عليه وسلم عاما وخاصا وعزما وإرشادا وعرفوا من سننه ما عرفنا وجهلنا وهم فوقنا في كل علم واجتهاد وورع وعقل وأمر استدرك به علم واستنبط به، وآراؤهم لنا أحمد وأولى بنا من رأينا عند أنفسنا.

قلت(أي: ابن الجزري): فانظر كيف كتبوا الصراط والمصيطرون بالصاد المبدلة من السين، وعدلوا عن السين التي هي الأصل لتكون قراءة السين وإن خالفت الرسم من وجه قد أتت على الأصل فيعتدلان، وتكون قراءة الإشمام محتملة، ولو كتب ذلك بالسين على الأصل لفات ذلك وعدت قراءة غير السين مخالفة للرسم والأصل، ولذلك كان الخلاف في المشهور في بسطة الأعراف دون بسطة البقرة ; لكون حرف البقرة كتب بالسين وحرف الأعراف بالصاد، على أن مخالف صريح الرسم في حرف مدغم أو مبدل أو ثابت أو محذوف أو نحو ذلك لا يعد مخالفا إذا ثبتت القراءة به ووردت مشهورة مستفاضة، ألا ترى أنهم لم يعدوا إثبات ياءات الزوائد وحذف ياء (تسئلني) في الكهف، وقراءة (وأكون من الصالحين) والظاء من بضنين ونحو ذلك من مخالفة الرسم المردود، فإن الخلاف في ذلك يغتفر، إذ هو قريب يرجع إلى معنى واحد وتمشيه

---

[2] ابن الجزري, محمد بن محمد, **منجد المقرئين**: (ص95).

صحة القراءة وشهرتها وتلقيها بالقبول، وذلك بخلاف زيادة كلمة ونقصانها وتقديمها وتأخيرها حتى ولو كانت حرفا واحدا من حروف المعاني، فإن حكمه في حكم الكلمة لا يسوغ مخالفة الرسم فيه، وهذا هو الحد الفاصل في حقيقة اتباع الرسم ومخالفته»[3].

قلت: ويتخلص من كلام ابن الجزري المتقدم ما يلي:

- إشادته بمكانة الصحابة الكرام في علم الهجاء خاصة، ووسم كتابتهم للمصاحف بالتحقيق والإتقان والفهم والدراية العظيمة.
- أن كتابة الصحابة راعت تقديم ما من شأنه قبول ما صح من القراءات.
- أن الحد الفاصل في حقيقة اتباع الرسم ومخالفته هو زيادة الكلمة ونقصانها وتقديمها وتأخيرها حتى ولو كانت حرفا واحداً من حروف المعاني. وهو ظاهر قول أبي شامة(ت:665هـ): «ولعل مرادهم بموافقة خط المصحف ما يرجع إلى زيادة الكلم ونقصانها»[4].

وأما ما دون ذلك من مخالفة المرسوم فهي مخالفة مغتفرة قريبة تمشيها الرواية، نحو ما كان من باب الأداءات واللغات والإدغام والإبدال والإثبات والحذف في ياءات الزوائد بشرط صحة روايتها وشهرتها واستفاضتها[5]. ويشكل على هذا القول ماذكره بعض الأئمة في نحو (أنطيناك الكوثر) ونحو (فامضوا إلى ذكر الله) ونحوه مما الخلاف فيه من قبيل تغيير الحروف وإبدالها وهي معدودة عندهم من مخالفات الرسم. وعندي أن هذا الخلاف قريب كذلك ولا يعدُّ مخالفة مردودة إذا صحت به الرواية، وكما خولف الرسم صراحة في نحو ﴿ٱلَّيۡلِ﴾ و﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾.

وقال الإمام الرازي: «فإن قيل: كيف لا يجوز مخالفة مصحف عثمان وقد وجدنا الأعلام من الأئمة قد خالفوه في حروف؟ وقد اتخذ المسلمون بتلك الحروف ائتماماً بهم؟

فالجواب: إن ذلك ليس بمخالفة؛ وإن قام ذلك في أنفس قوم، إنما ذلك ضرب ممن التوسع في حروف اللين؛ وما يجري مجراها من الهمز وهاء الاستراحة والنون الساكنة وإبدال السين بالصاد والصاد بالسين، وليس في ذلك تغير كلمة عن جهتها؛ بل تغاير صفات الحروف دون ذواتها؛ إلا في الندرة. وهذه التوسعة في الكتابة والخط فرع على اللفظ كما كان اللفظ فرعاً على ما في النفس من المعاني.

وقد اختلفوا في صور التوسع في الخط وسأبين؛ فإنها على أوجه:

فأول ذلك: قد أجمع الأئمة على أن لا يجوز تغيير كلمة عن جهتها من رسم الإمام ولا تقديمها ولا

---

[3] ابن الجزري, محمد بن محمد, **النشر**: (ص17).

[4] أبو شامة, **المرشد الوجيز**: (ص172).

[5] القيسي, مكي بن أبي طالب, **الإبانة**: (ص78). وينظر: ابن الجزري, محمد بن محمد, **النشر**: (ص13).

تأخيرها ولا إبدالها بحال ؛ إلا بما جاء من ذلك كذلك مفرقاً في المصاحف الخمسة.

الثاني: ولا يجوز حذف حرف فيها ولا إبداله بغيره؛ إلا ما ذكرنا من توسعهم في حروف اللين؛ وما ذكر معها ويجري مجراها في الزيادة والنقص. وذلك مما يلحق اللفظ خاصة؛ دون الخط، من غير أن يُجوز خط المصحف بحال لقراءة واحد من الأئمة وغيره؛ بل إذا جاء شيء من نحو ما ذكرت في قراءة الأئمة فإنه يكون لاحقا باللفظ دون الخط....

والثالث منهم: من ذهب إلى أن كتابة القرآن على ما هو بها لم يكن إلا بوحي من الله سبحانه.... فمن ذهب إلى ما ذكرنا ؛ قال: لولا أنها كانت بحضرة جبريل وبأمره لما اهتدى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى إقامتها بعد كونه أميا لا يخط ولا يستنبط. ولذلك كان الكسائي يقول: «في رؤوس الآي عجائب، وفي خط المصحف عجائب وغرائب، تحير فيها عقول العلماء، وعجزت عنها آراء الرجال البلغاء»[6].

ثم ذكر أربع صور لتوسع كتاب المصاحف في هجاء المصاحف بالأحرف السبعة، وهي:

1. ما لم ينسخ من الأحرف السبعة وكان زيادة حرف أو نقصانه أو كلمة أو إبدال حرف بحرف أو تقديم أو تأخير ما لم يمكن إثباته في مصحف فإنه فرق بين المصاحف الخمسة. نحو: ﴿وَيَقُولُ﴾ - ﴿مِن تَحۡتِهَا﴾ - ﴿هُوَ ٱلۡغَنِيُّ﴾).

2. حمل الوصل على الوقف، وحمل الوقف على الوصل. وذلك في تاء التأنيث وهاء الاستراحة والنون الساكنة والتنوين ونحوها.

3. تصرفهم في حروف اللين حذفا من موضع وإثباتا في غيره من نظائره، وزيادة في الخط دون إرادة في المعنى، ونقصا من الكتابة بإرادة في المعنى. نحو: المهتدي.

4. كتابتهم المصاحف غفلا دون إعجام ولا نقط ولا شكل[7]. انتهى مختصرا.

وقد أشار أئمة القراءة إلى شرط موافقة المصاحف بقولهم: موافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا.

والمقصود بقولهم: احتمالا: ما يوافق الرسم ولو تقديرا، إذ موافقة الرسم قد تكون تحقيقا وهو الموافقة الصريحة، وقد تكون تقديرا وهو الموافقة احتمالا، فإنه قد خولف صريح الرسم في مواضع إجماعا نحو:﴿ٱلسَّمَٰوَٰتُ﴾ و﴿ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ و﴿ٱلَّيۡلِ﴾ و﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ و﴿ٱلزَّكَوٰةَ﴾ و﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾)... وقد توافق بعض القراءات الرسم تحقيقا، ويوافقه بعضها تقديرا، نحو ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة:4]فإنه كتب

---

[6] ينظر: الرازي, عبد الرحمن بن أحمد, **معاني الأحرف السبعة**: (ص465). باختصار, الأندرابي, أحمد بن أبي عمر, **الإيضاح**: (ص471).

[7] الرازي, عبد الرحمن بن أحمد, **معاني الحرف السبعة للرازي**: (ص468). مختصرا.

بغير ألف في جميع المصاحف، فقراءة الحذف تحتمله تخفيفا كما كتب ملك الناس، وقراءة الألف محتملةٌ تقديرا كما كتب مالك الملك، فتكون الألف حذفت اختصارا،... وقد توافق اختلافات القراءات الرسم تحقيقا نحو ﴿أَنصَارُ اللَّهِ﴾ [الصف:14]، ..[8].

ويقول ابن تيمية: «وقد بينا أن القراءتين كالآيتين فزيادة القراءات كزيادة الآيات، لكن إذا كان الخط واحداً واللفظ محتملا كان ذلك أخصر في الرسم، والاعتماد في نقل القرآن على حفظ القلوب لا على حفظ المصاحف. وهذا من أسباب تركهم المصاحف أول ما كتب غير مشكولة ولا منقوطة لتكون صورة الرسم محتملة للأمرين، كالتاء والياء والفتح والضم، وهم يضبطون باللفظ كلا الأمرين، وتكون دلالة الخط الواحد على كلا اللفظين المنقولين المسموعين المتلوين شبيها بدلالة اللفظ الواحد على كلا المعنيين المقولين المفهومين.، فإن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم تلقوا عنه ما أمره الله بتبليغه إليهم من القرآن لفظه ومعناه...»[9].

المطلب الثاني: أثر المرسوم في القول ببقاء بعض الأحرف السبعة في القراءات

لما كانت كتابة المصاحف على النحو الذي أصلنا وبيّنا من التغاير والتوسعة في الخط والرسم انعكس ذلك على التوسعة في المقروء وفق ما تلقاه الصحابة عن رسول الله واختلفت فيه قراءاتهم، ومن هنا فسح المرسوم باباً لبقاء ما ثبت من الأحرف السبعة على ما اختاره جمع من العلماء. وذلك أن الكلمة القرآنية نحو (فتبينو) رسمت على هيئة معينة عرية عن النقط والشكل؛ فاحتمل أن يكون المقروء أوجها متعددة؛ فاختار أئمة القراءة ما صحت به روايتهم من تلك الأوجه المتعددة وجهين صحيحين. ولو رسمت تلك الكلمة منقوطة مشكولة لما كان للقراء محيد عن ذلك الوجه المرسوم. وهكذا في كلمات كثيرة.

وقد أشار الإمام مكي بن أبي طالب[10] –رحمه الله– إلى أن هذه القراءات كلها التي يقرأ بها الناس اليوم، وصحت روايتها عن الأئمة، إنما هي جزء من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووافق اللفظ بها خط المصحف.

ولا شك أن القراءات التي استقر العمل على قبولها والقراءة بها هي بعض الأحرف السبعة دون تعيين لحرف من تلك الحروف، بيد أن الذي اختلف فيه العلماء في هذا المقام هو: هل القراءات هذه جزء من مجموع الأحرف السبعة أم أنها جميعا داخلة في حرف واحد من الأحرف السبعة، وهذا ينبني بلا شك على

---

[8] ابن الجزري، محمد بن محمد, **النشر**: (ص11).

[9] ابن تيمية, أحمد بن عبد الحليم, **جواب سؤال عن المراد بالأحرف السبعة**: (ص 87). وهي من فتاويه إلا أنها أفردت كرسالة ملحقة بكتاب السبب الموجب لاختلاف القراءات للمهدوي.

[10] القيسي , مكي بن أبي طالب, **الإبانة**: (ص32).

مسألتين متعلقتين بموضوع البحث:

الأولى: معنى الأحرف السبعة. والثانية: عدد الحروف التي كتب عليها مصحف عثمان، وقد تقدم الكلام عليه عند الحديث عن الجمع العثماني والأحرف السبعة والحديث هنا يكاد يكون مترتباً عليه.

وتفصيل ما ذكره أئمة القراءة –مما وقفت عليه– على النحو الآتي:

القول الأول: أنها بعض الحروف السبعة على الإطلاق. وقد انتصر له ابن الجزري رحمه الله بقوله: «الذي لا شك فيه أن قراءة الأئمة السبعة والعشرة والثلاثة عشر وما وراء ذلك بعض الأحرف السبعة من غير تعيين، ونحن لا نحتاج إلى الرد على من قال إن القراءات السبعة هي الأحرف السبعة فإن هذا قول لم يقله أحد من العلماء، لا كبير ولا صغير، وإنما هو شيء اتبعه العلماء قديما وحديثا[11] في حكايته والرد عليه..».

واستدل على ذلك بقول المهدوي رحمه الله: «وأصح ما عليه الحذاق من أهل النظر في معنى ذلك أن ما نحن عليه القرآن، وتفسير ذلك أن الحروف السبعة التي أخبر النبي –صلى الله عليه وسلم– أن القرآن نزل عليها يجري على ضربين: أحدهما: زيادة كلمة ونقص أخرى، وإبدال كلمة مكان أخرى، وتقدم كلمة على أخرى، وذلك نحو ما روي عن بعضهم ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم في مواسم الحج وروي عن بعضهم حم سق وإذا جاء فتح الله والنصر؛ فهذا الضرب وما أشبهه متروك لا تجوز القراءة به، ومن قرأ بشيء منه غير معاند ولا مجادل عليه وجب على الإمام أن يأخذه بالأدب بالضرب والسجن على ما يظهر له من الاجتهاد، ومن قرأ وجادل عليه ودعا الناس إليه وجب عليه القتل لقول النبي صلى الله عليه وسلم: المراء في القرآن كفر ولإجماع الأمة على اتباع المصحف المرسوم.

والضرب الثاني: ما اختلف القراء فيه من إظهار وإدغام وروم وإشمام ومد وقصر وتخفيف وشد وإبدال حركة بأخرى وياء وبتاء وواو بفاء وما أشبه ذلك من الاختلاف المتقارب. فهذا الضرب هو المستعمل في زماننا. هذا وهو الذي عليه خط مصاحف الأمصار سوى ما وقع فيه من الاختلاف في حروف يسيرة. قال: فثبت بهذا أن القراءات التي يقرأ بها هي بعض الحروف السبعة التي نزل عليها القرآن استعملت بموافقتها المصحف الذي أجمعت عليه الأمة وترك ما سواها من الحروف السبعة لمخالفتها لمرسوم خط المصحف إذ ليس بواجب علينا القراءة بجميع الحروف السبعة التي نزل عليها القرآن»[12].

وقال في النشر: «لا شك عندنا في أنها متفرقة فيه، بل وفي كل رواية وقراءة باعتبار ما قررناه في وجه كونها سبعة أحرف لا أنها منحصرة في قراءة ختمة وتلاوة رواية، فمن قرأ ولو بعض القرآن بقراءة معينة اشتملت على الأوجه المذكورة، فإنه يكون قد قرأ بالأوجه السبعة التي ذكرناها دون أن يكون قرأ بكل الأحرف

---

[11] ينظر: الرازي, عبد الرحمن بن أحمد, **معاني الأحرف السبعة** أيضا: (ص323).

[12] ابن الجزري، محمد بن محمد, **منجد المقرئين**: (ص181).

السبعة.

(وأما) قول أبي عمرو الداني إن الأحرف السبعة ليست متفرقة في القرآن كلها ولا موجودة فيه في ختمة واحدة، بل بعضها. فإذا قرأ القارئ بقراءة من القراءات، أو رواية من الروايات فإنما قرأ ببعضها لا بكلها، فإنه صحيح على ما أصله من أن الأحرف هي اللغات المختلفات ولا شك أنه من قرأ برواية من الروايات لا يمكنه أن يحرك الحرف ويسكنه في حالة واحدة، أو يرفعه وينصبه، أو يقدمه ويؤخره فدل على صحة ما قاله»[13].

القول الثاني: أن جميع القراءات المقروءة داخلة في حرف واحد: وأورده ابن الجزري معلقا عليه بقوله: «والذي ذهب إليه محمد بن جرير الطبري أن كل ما عليه الناس من القراءات مما يوافق خط المصحف هو حرف واحد من الأحرف السبعة فتكون القراءات العشر على قوله بعض حروف. قال في كتابه البيان: «واختلاف القراء فيما اختلفوا فيه كلا اختلاف. قال: وليس هذا الذي أراد النبي –صلى الله عليه وسلم– بقوله: أنزل القرآن على سبعة أحرف قال: وما اختلف فيه القراء عن هذا بمعزل لأن ما اختلف فيه القراء لا يخرجون فيه عن خط المصحف الذي كتب على حرف واحد». **قلت** (أي: ابن الجزري): المصحف كتب على حرف واحد لكن لكونه جرد عن النقط والشكل احتمل أكثر من حرف إذ لم يترك الصحابة إدغام ولا إمالة ولا تسهيلا ولا نقلا ولا نحو ذلك مما هو في باقي الأحرف الستة وإنما تركوا ما كان قبل ذلك من زيادة كلمة ونقص أخرى ونحو ذلك مما كان مباحا لهم القراءة به كما تقدم في آخر الباب الثاني». ثم استدل بكلام مكي المتقدم، ثم بكلام ابن عبد البر: «وهذا الذي عليه الناس اليوم في مصاحفهم وقراءتهم حرف من بين سائر الحروف لأن عثمان جمع المصاحف عليه وقال: هذا الذي عليه جماعة الفقهاء فيما يقطع عليه وتجوز الصلاة به وبالله العصمة والهدى» ثم قال: «وكذا أقوال المعتبرين في ذلك أن القراءات التي عليها الناس اليوم الموافقة لخط المصحف إنما هي بعض الأحرف السبعة من غير تعيين وقيل: حرف منها وقيل: بعض حرف»[14].

ورجح قول الطبري بعض الأئمة كأبي الرضا الحموي(791هـ)؛ إذ يقول: «بل الصواب أن القراءات السبع على حرف واحد من السبعة. وهو الذي جمع عثمان رضي الله عنه المصحف عليه»[15].

القول الثالث: ذهب السخاوي إلى أن الأحرف السبعة موجودة في القراءات السبع فقال: «فإن قيل: فأين السبعة الأحرف التي أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن القرآن أنزل عليها في قراءتكم هذه

---

[13] ابن الجزري، محمد بن محمد, **النشر**: (ص31, 33).

[14] ابن الجزري، محمد بن محمد, **منجد المقرئين**: (ص184).

[15] الحموي, أحمد بن عمر , **القواعد والإشارات في أصول القراءات**: (ص24).

المشهورة؟

قلت: هي متفرقة في القرآن نحو: ﴿يُسَيِّرُكُمْ﴾ [يونس: ٢٢]، و ﴿يُنشِرُكُمْ﴾، ونحو: ﴿يَقُصُّ﴾ [الأنعام: ٥٧] ﴿يَقْضِ﴾، و ﴿تَحْتِهَا﴾ [التوبة: ١٠٠] و ﴿مِن تَحْتِهَا﴾، ونحو ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُمْ﴾ [العنكبوت: ٥٨] و ﴿لَنُثْوِيَنَّهُمْ﴾ ، و﴿فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ [النساء: ٩٤] و﴿فَتَثَبَّتُوا﴾. وجملة ذلك سبعة أوجه:

الأول: كلمتان يقرأ بكل واحدة في موضع أخرى نحو ما ذكرته. والثاني: أن تزاد كلمة في أحد الوجهين، وتترك في الوجه الآخر.. والثالث: زيادة حرف ونقصانه. والرابع: مجيء حرف في موضع حرف .. الخامس: تغيير حركات إما بحركات أخر، أو بسكون... والسادس: التشديد والتخفيف ... والسابع: التقديم والتأخير...»[16]. ومثل على كل نوع بمثالين.

أقول: هذه ثلاثة أقول في المسألة، ويفهم من كلام ابن الجزري المتقدم التفريق بين القول بأنها ترجع إلى حرف واحد أو إلى بعض حرف. وإذا ما أضفنا هذا إلى الأقوال الثلاثة تكون الأقوال في المسألة أربعة. والله أعلم.

المطلب الثالث: اشتراط موافقة المصاحف العثمانية في قبول القراءة

بعد أن أرسل عثمان رضي الله عنه مصاحفه إلى الأمصار وأمر أن لا تخرج عنها القراءة أضحت الموافقة للمصاحف شرطاً آخر تأصيلياً من شروط قبول القراءة يضاف إلى الشرط المتأصل: صحة الرواية وثبوتها. ولم يكن هذا الشرط موجود قبل ذلك. وقد تواترت على ذلك عبارات علماء المؤلفين واتفقت؛ إلا أنه يتعلق بهذا الموضوع تقرير جملة من المسائل أولاً:

ما مدى التزم القراء الأُول بمصحف عثمان؟ وما دليل لزومه ووجوبه؟ وهل استمر أحد من الصحابة أو التابعين في القراءة بما خرج عنه؟ وهل ما خرج عنه منه ما هو صحيح مروي؟ وهل بقي شيء مما خرج عن المرسوم ضمن المقروء به عند القراء السبعة أو العشرة؟

قال مكي بن أبي طالب رحمه الله: «الذي في أيدينا من القرآن، هو ما في مصحف عثمان الذي أجمع المسلمون عليه، وأخذناه بإجماع يقطع على صحة مغيبه وصدقه.

والذي في أيدينا من القرآن هو ما وافق خط ذلك المصحف من القراءات، التي نزل بها القرآن، فهو من الإجماع أيضا.

وسقط العمل بالقراءات التي تخالف خط المصحف، فكأنها منسوخة بالإجماع على خط المصحف.

والنسخ للقرآن بالإجماع فيه اختلاف، فلذلك تمادى بعض الناس على القراءة بما يخالف خط المصحف مما

---

[16] السخاوي, علي بن محمد, **جمال القراء**: (ص334). مختصرا.

ثبت نقله، وليس ذلك بجيد، ولا بصواب؛ لأن فيه مخالفة الجماعة، وفيه أخذ القرآن بأخبار الآحاد، وذلك غير جائز عند أحد من الناس»[17].

أقول: يفهم من هذا النص: أن الناسخ للقراءات الخارجة عن المصاحف العثمانية هو إجماع الصحابة لا غير. ولو كان الناسخ لتلك القراءات عنده العرضة الأخيرة، وإجماعهم مترتبا عليها كما قيل لكان القول به أولى وأقوى. وقد علّق عليه أبو شامة بقوله:

«وأما قوله: إن نسخ القرآن بالإجماع فيه اختلاف، فالمحققون من الأصوليين لا يرضون هذه العبارة، بل يقولون: الإجماع لا ينسخ به؛ إذ لا نسخ بعد انقطاع الوحي، وما نسخ بالإجماع، فالإجماع يدل على ناسخ قد سبق في زمن نزول الوحي من كتاب أو سنة»[18].

أقول: وهذا مفاده أن سبب ترك بعض الحروف وجود ناسخ معتبر قبل الجمع في زمن النبي عليه السلام. وهو الأولى.

وقال مكي أيضا: «وصارت القراءة عند جميع العلماء بما يخالفه بدعة وخطأ، وإن صحت ورويت»[19].

وفي هذا إشارة إلى أمرين: أحدهما: أن مما خرج عن المصحف قراءات صحيحة عند أصحابها مروية. والثاني: أن القراءة بها بدعة وخطأ.

وقال الهذلي في كامله: «وأجمعوا أن ما عدا هذه المصاحف يجوز إحراقه وغسله وليس بقرآن، وما اختلف فيه أهل هذه المصاحف من الهجاء والأبنية والزيادة والنقصان والبدل والحركات والمعاني والأحكام فهذا كله يجتمع في هذه القراءات المروية»[20].

- وهنا مسألة تتعلق بما ورد عن بعض أئمة السلف كسعيد بن جبير أنه كان يقرأ ختمة من مصحف عثمان وختمة من مصحف ابن مسعود[21]. وهذا موضع مشكل إن صح عنه. ولعل الأئمة لذلك نبهوا على وجوب اتباع المرسوم وأن القراءة بما خرج عن المرسوم لا تعدو كونها منسوبة للآحاد ولا يثبت بمثله قرآن كما ذكر المهدوي وغيره[22].

وقد ذكر ابن تيمية في رسالة له في هذا الباب أن من العلماء من جوز القراءة بما خرج عن المصحف ومنهم

---

[17] القيسي , مكي بن أبي طالب, **الإبانة**: (ص 42).

[18] أبو شامة, عبد الرحمن بن إسماعيل, **المرشد**: (ص155).

[19] القيسي , مكي بن أبي طالب, **الإبانة**: (ص32).

[20] (ص92).

[21] في ترجمة سعيد بن جبير في معرفة القراء(38/1): «قال إسماعيل بن عبد الملك: كان سعيد بن جبير يؤمنا في رمضان، فيقرأ ليلة بقراءة ابن مسعود وليلة بقراءة زيد».

[22] المهدوي, أحمد بن عمار, **بيان السبب الموجب لاختلاف القراء**: (ص 42-50).

من لم يجوزه، وذلك بقوله: « فمن جوز القراءة بما يخرج عن المصحف مما ثبت عن الصحابة قال: يجوز ذلك؛ لأنه من الحروف السبعة التي أنزل القرآن عليها، ومن لم يجوز فله ثلاثة مآخذ: تارة يقول: ليس هو من الحروف السبعة، وتارة يقول: هو من الحروف المنسوخة، وتارة يقول: هو مما انعقد إجماع الصحابة على الإعراض عنه. وتارة يقول: لم ينقل إلينا نقلا يثبت بمثله القرآن، وهذا هو الفرق بين المتقدمين والمتأخرين، ولهذا كان في المسألة قول ثالث، وهو اختيار جدي أبي البركات، أنه إن قرأ بهذه القراءات في القراءة الواجبة –وهي الفاتحة عند القدرة عليها– لم تصح صلاته لأنه لم يتيقن أنه أدى الواجب من القراءة؛ لعدم ثبوت القرآن بذلك، وإن قرأ بها فيما لا يجب لم تبطل صلاته؛ لأنه لم يتيقن أنه أتى في الصلاة بمبطل، لجواز أن يكون ذلك من الحروف السبعة التي أنزل عليها. وهذا القول يبنى على أصل، وهو أن ما لم يثبت كونه من الحروف السبعة فهل يجب القطع بكونه ليس منها؟ فالذي عليه جمهور العلماء أنه لا يجب القطع بذلك، إذ ليس ذلك مما أوجب علينا أن يكون العلم به في النفي والإثبات قطعياً، وذهب فريق من أهل الكلام إلى وجوب القطع بنفيه....»[23].

وأشار مكي إلى سبب عدم الأخذ بما خالف المصحف وإن كان مروياً –في موضع آخر من كتابه– تحت عنوان القراءة بما خالف خط المصحف وإن روي فقال رحمه الله:

«وقد قال إسماعيل القاضي في كتاب القراءات له: أن عمر بن الخطاب قرأ: (غير المغضوب عليهم وغير الضالين). قال: وهذا – والله أعلم– علم ما جاء: أن القرآن أنزل على سبعة أحرف. ثم قال إسماعيل: لأن هذا –وإن كان في الأصل جائزا، فإنه إذا فعل ذلك رغب في اختيار أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، حين اختاروا أن يجمعوا الناس على مصحف واحد، مخافة أن يطول بالناس زمان، فيختلفوا في القرآن.

ثم قال إسماعيل: فإذا اختار الإنسان أن يقرأ ببعض القراءات، التي رويت مما يخالف خط المصحف صار إلى أن يأخذ القراءة برواية واحد عن واحد، وترك ما تلقته الجماعة عن الجماعة، والذين هم حجة على الناس كلهم –يعني خط المصحف.

قال إسماعيل: وكذلك ما روي من قراءة ابن مسعود وغيره ليس لأحد أن يقرأ اليوم به – يعني مما يخالف خط المصحف من ذلك.

قال إسماعيل: لأن الناس لا يعلمون أنها قراءة عبد الله، وإنما هي شيء يرويه بعض من يحمل الحديث. يعني أن ما خالف خط المصحف من القراءات، فإنما يؤخذ بأخبار الآحاد، وكذا ما وافق خط المصحف الذي هو يقين إلى ما يخالف خطه مما لا يقع على صحته.

---

[23] ابن تيمية أحمد بن عبد الحليم, **جواب سؤال عن المراد بالأحرف السبعة وعن موجب الاختلاف بين القراء فيما احتمله خط المصحف وعن حكم القراءة بالشاذ**: (ص80). وهي ملحقة بكتاب المهدوي في بيان السبب الموجب لاختلاف القراء.

قال إسماعيل: فإن جرى شيء من ذلك على لسان الإنسان، من غير أن يقصد له كان له في ذلك سعة، إذا لم يكن معناه يخالف معنى خط المصحف المجمع عليه. ويدخل ذلك في معنى ما جاء: أن القرآن أنزل على سبعة أحرف.

قلت: فهذا كله من قول إسماعيل يدل على أن القراءات، التي وافقت خط المصحف هي من السبعة الأحرف كما ذكرنا، وما خالف خط المصحف أيضا هو من السبعة، إذا صحت روايته ووجهه في العربية ، ولم يضاد معنى خط المصحف. لكن لا يقرأ به، إذ لا يأتي إلا بخبر الآحاد، ولا يثبت قرآن بخبر الآحاد، وإذ هو مخالف للمصحف المجمع عليه. فهذا الذي نقول به ونعتقده، وقد بيناه كله»[24].

ونقل مكي عن الطبري قوله: «فلا سبيل اليوم لأحد إلى القراءة بها لدثورها، وعفو آثارها، وتتابع المسلمين إلى رفض القراءة بها من غير جحود منهم صحتها، وصحة شيء منها. ولكن نظرا منها لأنفسها، ولسائر أهل دينها. فلا قراءة اليوم للمسلمين إلا بالحرف الواحد الذي اختاره لهم أمامهم الشفيق الناصح، دون ما عداه من الأحرف الستة الباقية»[25]. قلت: وقوله «من غير جحود منهم لصحتها وصحة شيء منها» محل نظر وتأمل.

وقال أبو الرضا الحموي(791هـ): «ولذلك قال مالك، والإمام إسماعيل القاضي: ما روي من قراءة ابن مسعود وغيره مما يخالف خط المصحف ليس لأحد من الناس أن يقرأ به اليوم؛ لأن الناس لا يعلمون علم يقين أنها قراءة ابن مسعود، وإنما هو شيء يرويه بعض من يحمل الحديث؛ فلا يجوز فلا يعدل عن اليقين ما لا يعرف بعينه»[26].

ونص الإمام الرازي كذلك على وجوب اتباع مصحف عثمان لإجماع الصحابة عليه[27].

أقول: ومهما يكن من القول بوجود بعض القصص والأخبار التي تدلُّ على قراءة بعض الصحابة أو تابعيهم بما خرج عن مصحف عثمان؛ لكن ينبغي أن نفرق بين زمن الصحابة والتابعين وبين زمن التأليف في القراءات وتحريرها حتى زماننا اليوم. فإنه مهما يكن من فرض صحة القراءة عن بعض الصحابة أو التابعين وأنه قرأ بما خرج عن المصحف فلا يمكن القول باستمرار ذلك وبقاؤه؛ وذلك لانحساره وانفراده، ونكوف المتصدرين للإقراء عنه. ولذلك لم نجد من جوز القراءة به في زمن التأليف كابن مجاهد أو الداني أو مكي أو من بعدهم فيما أعلم وإن كان بعضهم نقل وجوده في زمن تقدم.

وقد استقرت أركان القراءة الثلاثة عند أئمة القراءة منذ بدء عصر التأليف وحتى عصرنا هذا، ومن أوائل من

---

[24] القيسي , مكي بن أبي طالب, **الإبانة**: (ص 55).

[25] **المصدر السابق**: (ص67).

[26] الحموي, أحمد بن عمر, **القواعد والإشارات**: (ص44).

[27] الرازي, عبد الرحمن بن أحمد, **معاني الاحرف السبعة**: (ص 549).

نص عليها الإمام أبو عبيد(224هـ) فيما حكاه ابن الأنباري عنه بقوله: «أن يكون مصيبا في القراءة وموافقا للخط، وغير خارج من قراءة القراء»[28].

وتظهر قوة هذا الركن وأثره في قبول القراءة أو عدمه، وذلك نحو ما ورد عن الإمام ابن شنبوذ رحمه الله، حيث كان يرى جواز القراءة بما صح نقله وإن خالف رسم المصحف، ويرى جواز القراءة بما جاء في مصحف أبي ومصحف ابن مسعود وبما صح في الأحاديث، نحو: (فامضوا إلى ذكر الله) .. الخ ، ولذا حدث له ما حدث، وعقد له الوزير مجلساً واستتيب. وأنكر فعله الأئمة، وصنَّف أبو بكر ابن الأنباري كتابا في الرد عليه[29].

المطلب الرابع: سبب اختلاف قراءة القراء بعد نسخ المصاحف العثمانية

كتبت المصاحف العثمانية لتقضي على اختلاف المسلمين، وأرسلت للأمصار، وأضحت محل إجماع بين الأمة كما تقدم، فكيف اختلفت قراءة أهل الأمصار مرة أخرى وتعددت حتى بلغت ما بلغت من عدد القراءات؟

أورد ذلك الإمام مكي بن أبي طالب رحمه الله وأجاب عليه بقوله: «فالجواب عن ذلك:

أن الصحابة رضي الله عنهم، كان قد تعارف بينهم من عهد النبي صلى الله عليه وسلم، ترك الإنكار على من خالفت قراءته قراءة الآخر، لقول النبي صلى الله عليه وسلم: أنزل القرآن على سبعة أحرف فاقرءوا بما شئتم. ولقوله: نزل القرآن على سبعة أحرف، كل شاف كاف. ولإنكاره صلى الله عليه وسلم على من تمارى في القرآن...» إلى أن قال: «فكانوا يقرءون بما تعلموا، ولا ينكر أحد على أحد قراءته، وكان النبي صلى الله عليه وسلم، قد وجه بعضهم إلى البلدان ليعلموا الناس القرآن والدين.

ولما مات النبي صلى الله عليه وسلم، خرج جماعة من الصحابة في أيام أبي بكر وعمر إل ما افتتح من الأمصار، ليعلموا الناس القرآن والدين فعلم كل واحد منهم أهل مصره، على ما كان يقرأ على عهد النبي صلى الله عليه وسلم، فاختلفت قراءة أهل الأمصار على نحو ما اختلفت قراءة الصحابة الذين علموهم.

فلما كتب عثمان المصاحف، وجهها إلى الأمصار، وحملهم على ما فيها وأمرهم بترك ما خالفها، قرأ أهل كل مصر مصحفهم الذي وجه إليهم على ما كانوا يقرءون قبل وصول المصحف إليهم، مما يوافق خط المصحف، وتركوا من قراءتهم التي كانوا عليها، مما يخالف خط المصحف: فاختلفت قراءة أهل الأمصار

---

[28] ابن الأنباري, محمد بن القاسم, **إيضاح الوقف والابتداء**: (311/1). وينظر: الحمد, غانم قدوري, **القراءات القرآنية في المصاحف المنقوطة**: (ص8).

[29] ينظر: السخاوي, علي بن محمد, **جمال القراء**: (ص329), أبو شامة, عبد الرحمن بن إسماعيل, **المرشد الوجيز**: (ص187), القسطلاني, أحمد بن محمد, **لطائف الإشارات**: (105/1).

لذلك بما لا يخالف الخط، وسقط من قراءتهم كلهم ما يخالف الخط»[30].

وقال مكي رحمه الله في موضع آخر: «وكان المصحف إذ كتبوه لم ينقطوه، ولم يضبطوا إعرابه فتمكن لأهل كل مصر أن يقرأوا الخط على قراءتهم، التي كانوا عليها مما لا يخالف صورة الخط.... لم يخرج أحد في قراءته عن صورة خط المصحف»[31]. وذكر نحوه ابن تيمية في فتواه وغيره[32].

المطلب الخامس: دفاع كتب القراءات عن الشبهات حول الجمع العثماني

لا شك أن أولى من يدافع عن قضايا الجمع العثماني ومرسوم المصاحف هم القراء، إذ قراءتهم عليه مرتكزة وإليه متجهة، فضلا عن دلائل الرسم وتعليلاته وأحواله وتقريراته ونقض مسلمات المسائل المتقررة يؤدي إلى توهين ما يترتب على ذلك من صحة القراءات وثبوت اختلافها وتعدد قراءاتها؛ من هنا كانت عناية أئمة القراءة بالرد على شبهات الملحدين والمستشرقين جلية ظاهرة، حتى إنه أفردت كتباً للرد على تلك الشبهات، من أشهرها عند المتأخرين كتاب الشيخ عبد الفتاح القاضي رحمه الله: القراءات في نظر المستشرقين والملحدين. وهذا بلا شك يبين بجلاء أثر الجمع العثماني في تأصيل علم الدفاع عن القراءات عند أهل القراءة.

ومما يبرهن لذلك على وجه التفصيل ما عني به بعض أئمة القراءات المتقدمين كالإمام الأندرابي والإمام الرازي بجملة من الشبهات حول الجمع العثماني، أوجزها فيما يلي:

الشبهة الأولى: أن القرآن دخله الزيادة والنقصان بدليل اختلاف المصاحف واختلاف مرسوم كلماتها.

قال الأندرابي رحمه الله: «فإن زعم زاعم من الملحدين: ما هذه الزيادة والنّقصان في الحروف التي جئتم بها، وقد ذكرتم أنّ القرآن لا يجوز أن يقع فيه زيادة ولا نقصان؟

قلنا لهم: هذه الحروف المختلف فيها كلها كتبت على الصحة والإتقان والإيثار لحفظ قراءتين قرأ بهما كلتيهما رسول الله ﷺ في وقتين أو أوقات مختلفة كما قرأ في غيرها من الحروف المختلف فيها، ولم يكن ذلك الاختلاف فيها عن سهو ناقل، ولا لإسقاط ناسخ غافل، فكأنهم وجدوا كلمة عند جماعة من أصحاب رسول الله ﷺ على هجاء ومثال، ووجدوا تلك الكلمة عند آخرين على هجاء ومثال ، وكان ذلك كلّه من إملاء رسول الله ﷺ داخلاً في الأحرف السبعة التي رخص له القراءة بها، فكتبوا في بعض المصاحف على قول جماعة، وفي بعضها على قول جماعة آخرين؛ قصداً وإيثاراً لحفظهما جميعاً على المسلمين.

---

[30] القيسي, مكي بن أبي طالب, **الإبانة**: (ص 46). مختصرا.

[31] **المصدر السابق**: (ص 68). مختصراً.

[32] (ص83).

والذي يدلّ على ذلك أنّ جملتها يجمعها الصحة والبيان ولكل حرف منها شاهد وبرهان: أما قوله: ﴿وَأَوْصَى﴾ و ﴿وَصَّى﴾[البقرة:132] فلغتان لقريش وغيرها معروفتان، وقد جاء الكتاب بهما..» إلى أن قال: «وكذلك القول والحجة في هذه الحروف كلها قد ذكره العلماء بالقرآن في كتبهم..»[33].

الشبهة الثانية – وهي قريبة من السابقة- : أن القرآن دخله السهو والغلط والغفلة من الكُتَّاب، وذكروا ما ورد من رواية عن عائشة رضي الله عنها أنها سئلت عن قوله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣] وعن قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ [المائدة: ٦٩]، وعن قوله: ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [النساء: ١٦٢]، فقالت: «يا ابن أخي؛ هذا خطأ من الكاتب».

وفي هذا الصدد يقول الإمام الرازي: «فإن قيل: فهل يجوز أن يكون شيء من هذه الحروف المختلفة في مصاحف الأمصار خطأ سها فيه الكتاب، أو غلطوا فيه، أو غفلوا عنه؛ على ما يدعيه قوم؟ وقد يقولون ذلك في حروف ثابتة في جميعها. وقد يقولون: نعس الكاتب في كتابة (وقضى) فاتصل الواو بالصاد وكان في الأصل: (ووصى ربك)، وكذلك قيل في ﴿حَتَّىٰ تَسْتَأْنِسُواْ﴾ [النور: ٢٧] أنه كان: (تستأذنوا) فاتصلت الذال بما بعدها فتوهموها سينا؟ في أشباه لها.

فالجواب: أن هذه كلها من الدعاوي الباطلة ومن تدليس الملاحدة. وإن صح شيء من نحو هذا الكلام عن أحد من الصدر الأول فإنه منه على توهم وظن دون يقين؛ لأنه قد حكي عن ابن عباس أنه قرأ (ووصى ربك) وقال: هي واو التصقت واوها بما بعدها. وعن ابن مسعود: (وأوصى ربك).

ولا يجوز أن مثل ابن عباس يقول: نعس الكاتب؛ فإن هذا من جملة الاستهزاء، ولم يكونوا مما يستهزؤون بحال، فكيف بالقرآن؟!

وكيف يجوز أن يكون شيء من ذلك غلطاً أو سهوا ونعس فيه الكاتب، وقد صح أن الرهط القرشيين وزيد بن ثابت ؛ وهو الذين استكتبهم عثمان المصاحف لم يختلفوا في شيء منها إلا في (التابوت) فأمرهم أن يكتبوه بالتاء، فإنها لغة قريش، ثم عرضوها على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن آخرهم فأجمعوا عليها بعد التداول والتأمل والقراءة فيما بينهم، فرضوها، ثم بعثوها إلى الأمصار.

وكان ابن الأنباري يقول: «الدليل على أن هذه الحروف لم يقع فيها سهو ولا غفلة من الكاتب؛ صحتها كلها وصحة معانيها على اختلافها؛ لأن المغير المزال عن منهاج الحق سبيلها التنافي». هذا قوله، وهو كما قال.

---

[33] الأندرابي, أحمد بن أبي عمر, **الإيضاح**: (ص416).

وكيف يجوز أن يكون شيء منه مسهواً فيه ولا يزداد على مر الزمان وكثرة المعارضة من ذوي الأديان المختلفة والأهواء المضلة إلا تسديداً وتوسعا وأدلة ينفصل بها عن دعاويهم الباطلة، على قرب كتابها بالإسلام، وطعنهم في السن، وكونهم أميين؛ وظهور الكتابة العربية فيهم ابتداء ووقوعها إليهم في الحال، فلولا أنه كان بتوفيق من الله عز وجل وإنجاز وعده بهم في حفظه لما تأتى لهم ذلك...»[34]. ثم بيَّن أن من ادعى خلاف ذلك بعد ما فرغ منها وأجمع عليها فقد أعظم الفرية وخرق الإجماع. إلى أن قال: «ومن الدليل على أن القراءة على جهة التنزيل في نحو﴿ حَتَّىٰ تَسۡتَأۡنِسُواْ ﴾﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ ﴾ [الإسراء: ٢٣] في غيرها ؛ هي على ما في الإمام من غير سهو فيه ولا غلط ؛ لأن الأعلام من الأئمة المختارين لم يقع اختيارهم في مثل ذلك إلا بما في الإمام. فهم حجة بإجماعهم على ذلك لأنهم كانوا أئمة ثقات مقبولين بإجماع المسلمين وبقراءة الصحابة تتصل قراءتهم، فلو كان الأمر على خلاف ما في المصحف لأخبروا به؛ ولدخل بعض ذلك فيما اختاروه. والله أعلم.»[35].

وأما ما ورد من رواية عن عائشة رضي الله عنها، فأجاب عنه الرازي بأن «قول عائشة في تغليطها الكاتب –إن صح عنها– فلأنه عدل بها الحرف عن لغة قريش، ومن عادة العرب أن يعدُّوا ما ليس من لغتهم لحنا أو خطأ، وليس في ذلك تخطئته الحروف أو ردها، وإنما هو تخطئة الكاتب لما حمل الكتابة على لغة غير قريش التي هي من لغتها» إلى أن قال: «وأما وجه الترك في المصحف ما كان نحو هذه الحروف فلأن القرآن ما كان نزل بكل لسان العرب. فإن نسخ كثير من لغاتهم مما كان في القرآن فقد ترك بعض ذلك ولم ينسخ». ثم بين أن تبيين العلماء لصحة وجوه هذه الآيات الثلاث وصرفها على وجوه سائغة دون تغييرها في المصاحف دليل على صحتها وعدم نسخها.

الشبهة الثالثة: في قول عثمان: «قد أحسنتم وأجملتم، غير أنّا نرى فيها لحناً وستقيمه بألسنتنا». وفي رواية أنه قال: «أما إنَّ فيه لحناً، وستقيمه العرب بألسنتها».

وهذا الشبهة أجاب عنها الأندرابي والرازي وغيرهما.

قال الأندرابي: وأمّا ما رُوي عن عبد الأعلى بن عبد الله القرشي قال: لما جُمعت المصاحف وعُرضت على عثمان فقال: قد أحسنتم وأجملتم، غير أنّا نرى فيها لحناً وسنقيمه بألسنتناَ؛ فإنّ وجه ذلك عند شيخنا الإمام الهادي أبي عبد الله محمد بن الهيصم –تغمده الله برحمته، على أنه وجدهم قد كتبوا حروفا على خلاف ما اقتضاه اللفظ، منها ما كان على الأصل ولو تلُفظ به كان لحناً، ومنها ما كان من طُغيان القلم؛ بحيث علم عثمان أنه لا يعرض في مثله ريب؛ من نحو ما كتبوا: ﴿ٱلرِّبَوٰاْ ﴾ بالواو في جميع القرآن، إلاّ ما في

---

[34] الرازي, عبد الرحمن بن أحمد, **معاني الأحرف السبعة**: (ص 497).

[35] **المصدر السابق**.

سورة الروم من قوله: ﴿ وَمَآ ءَاتَيۡتُم مِّن رِّبًا ﴾ [39]، وهو في الأصل من ربا يربو، وتظهر الواو في التثنية، فيقال: ربوان، وكأنه كان في الأصل ربو على وزن فعل، فكُرهت الحركة على الواو وطُلب منها السكون، فإذا سكَنت التقت مع التنوين، وهو ساكن فتسقط الواو لسَكونها وسكون التنوين فكأنّ الكاتب ما هو الأصل، فخرج عما يطابقه اللفظ، وكذلك ﴿ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ [البقرة: ٣]، و ﴿ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾ [البقرة: ٤٣]، كُتبتا بالواو وهي الأصل، والجمع يظهر ذلك إذا قيل: صلوات وزكوات، كأنها كانت في الأصل صلوة وزكوة، لكنه لما كرهت حركة الواو وكانت قبلها فتحة انقلبت ألفاً، وكذلك الحيوة كتبت بالواو وهي الأصل، ولكن اللفظ المعروف في أهل اللسان يخالف ذلك..» ثم مثل بجملة من الأمثلة التي لو قرئ بها على ظاهرها لكان لحناً فاحشاً. ثم قال: «فهذه ونحوها هي اللحن الذي قال عثمان ﷺ : سنقيمه بألسنتنا، ولا نظن أنّه رأى لحناً يُخاف في الغلط ثم تركه في المصحف، فاعلموا ذلك، ولا قوة إلاّ بالله»[36].

وأما الإمام الرازي فأجاب عن هذه الشبهة بقوله[37]: «وأما قول عثمان: «أما إن فيه لحنا..» فإنَّا لمَّا وجدنا أنَّ اللحن قد يكون بمعنى الفساد والخطأ وغيرهما؛ علمنا أنه رضي الله عنه لم يرد به لحن الفساد، بعد أن كان هو الذي جمع المصحف استكتاباً، ودفع ما وراءه من ظروف القرآن غسلا ودفنا وغير ذلك وإليه نسب المصحف.

وإن للّحن الذي قاله معنى آخر غير الخطأ والفساد. وكيف كان يسعه أن يترك ثلاث كلمات فاسدة مغلوط فيها في القرآن وكيف يرضى بذلك أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ويجمع المسلمون عليه.....» إلى أن قال: «وإذا لم يُجز ذلك احتمل هذا الخبر معنيين:

أحدهما: ما بلغني عن ابن الأنباري أنه قال: «خبر عثمان هذا مرسل؛ لأن قتادة وعكرمة لم يلحقا عثمان»، وكأنه أشار بذلك إلى أن المراسيل ليست حجة ولا يقطع بصحتها.

وإذا كان كذلك فبخبر مرسل لا يقطع على تلحين القرآن وتمزيق الإجماع وتصحيح الدعوى على عثمان- بأنه ترك لحنا في مصحفه- الذي صار إمام المسلمين بإجماع من الصحابة، على صلابة عثمان وجده واجتهاده في أمر المصحف.

والمعنى الثاني -إن قلنا بتصحيح الخبر- هو: ما قاله ابن الأنباري أيضا فيما أخبرنا به ابن الكاتب عنه أنه قال: «فلان ألحن بحجته» معناه: أقوم بها وأفطن بها».

---

36 الأندرابي, أحمد بن أبي عمر, **الإيضاح**: (ص422).

37 الرازي, عبد الرحمن بن أحمد, **معاني الأحرف السبعة**: (ص502 وما بعده).

قال ابن الأنباري: وسمعت أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابي قال: « يقال لحن الرجل يلحن لحناً: إذا أخطأ، وقد يلحن لحنا: إذا أصاب وفطن. فإذا قيل: فلان لحن، أي: هو مصيب. وإذا قيل: لاحن؛ فمعناه: مخطئ، وربما سكنوا المصدر من الفطنة، قال الله عز وجل ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾ [محمد: ٣٠]، أي في فطنته.....» إلى أن قال: «فإذا كان اللحن دل على أن عثمان رضي الله عنه لم يرد باللحن إلا ما يدرك باللحون والفطنة، وعلى ذلك تدلُّ الحروف التي أشار إليها باللحن؛ لأنه كل واحد منها يحتمل من المعاني والوجوه مما لا يدرك إلا بالفطنة، ولا يعرفه إلا العلماء.

فلو كانت تلك الحروف على الوجوه الظاهرة؛ لاستوى فيها الفطن والبليد ؛ ولم يحتمل كل واحد منها إلا وجهاً واحداً ظاهراً.

فأما قوله: «وستقيمه العرب بألسنتها»: فيحتمل أن معناه: أنّ كل واحد من العرب يقرؤها على ما في لغته؛ على ما قدمنا من حكاية أبي عمرو؛ من قوله: «وإني امرؤ من العرب».

وقد يحتمل أنه أراد بهم: يوجهونها للوجوه التي يحتملها ويتأولونها. والله أعلم.

وقد يكون اللحن في اللحن في الكلام من الصواب؛ لأن الحرف من الأضداد، وقد يكون اللحن من ألحان الغناء وأصوات الطيور وغيرها. ولا يصلح شيء من ذلك أن يكون معنى للخبر».

- **الشبهة الرابعة:** لماذا لم تكتب المصاحف مقيدة مشكولة مضبوطة موافقة للمقروء حذفاً وإثباتاً؛ ليكون أبعد عن الإيهام، وأحسم للجدال في شيء من القرآن؟

أجاب عن ذلك الإمام الرازي بقوله: «فالجواب: أنه لم يكن لهم ذلك ولا كان إليهم؛ بل لما وسع على الأمة أن يقرؤوا بالأحرف السبعة توسعوا في الكتابة ؛ ليكون توسع الخط دليلا علة تبسط اللفظ بالقرآن»[38].

- **الشبهة الخامسة:** وهي تختص بما روي عن بعض الصحابة من ترك سورة ما أو حكها من مصحفه أو زيادة سورة ما على مصحفه. نحو ما روي عن ابن مسعود أنه كان يحك المعوذتين من مصاحفه ويقول: «لا تخلطوا فيه ما ليس منه». وجاء عنه أنه لم يكتب الفاتحة في مصحفه أو كانت مكتوبة فأخرجها منه. ونحو ذلك من الأخبار..

وقد أجاب عن ذلك الرازي بأن جميع هذه الأخبار من جملة الآحاد والأفراد، وما صح من ذلك فإن له من التأويل ما لا مغمز معه من أمر القرآن وجمعه في مصحف عثمان؛ لأن ذلك مما أجمع عليه الخلفاء الراشدون فمن بعدهم من العشرة والبدريون والعقبيون، ومن عداهم من المهاجرين والأنصار، وذلك لإجماعهم على أن الذي جمعوه بإجماعهم في صحف أبي بكر هو ما كان نزل على رسول الله صلى الله عليه

---

[38] الرازي, عبد الرحمن بن أحمد, **معاني الأحرف السبعة**: (488/1).

وسلم؛ إلا ما نسخ فرفع حكماً وخطاً، وإجماعهم ثانياً إلا من مضى منهم لسبيله على أن المنقول إلى مصحف عثمان هو الذي كان في مصحف أبي بكر من غير زيادة ولا نقصان، وهو الذي تتداوله الأمة خلفا بعد سلف إلى وقتنا هذا وإلى يوم القيامة.

وأما ما كان من بعضهم من تلكؤ في جمع عثمان فإنه عاود الإجماع. وجاز أن يكون منهم توقف أو تلكؤ لأنهم كانوا قوما في ابتداء الشرع مجتهدين، وربما لم يكن لأحد منهم علم بما نسخ من القرآن أو السنة، لأن علم ذلك كان فيما بينهم متفرقاً، وربما علم الواحد منهم بنزول سورة أو آية ولم يعلم بنسخها، وكان يثبت ذلك على علمه أو ظنه، ولم يكن ذلك منه خطأ بل كان ذلك جائزا له وسائغا؛ وإن كان الصواب في ضده إلى أن تيقّن وجه الصواب من جهة من هو أكبر منه، أو ممن هو أكثر علما منه. ثم قرر الرازي بعد ذلك أن ابن مسعود ترك كتابة بعض السور لشهرتها عند المسلمين وعدم خشية نسيانها كالفاتحة والمعوذتين، لا أنه لم يكن يرى قرآنيتها.

كما أشار أيضا إلى أن مصحف ابن مسعود وكذا أبي فيها اختلاف كثير ولا إجماع عليها ولا تكاد تتفق نسخ كل منهما، ولا يصلح ما ينسب إليهما من المخالفات دليلا على عدم التزام الصحابة بمصحف عثمان[39]. انتهى باختصار.

الخاتمة

أحمد الله على تيسيره وعونه، ويطيب لي أن أختم هذا البحث بأبرز النتائج والتوصيات التي تبدَّت للباحث في ثنايا هذا البحث.

أبرز النتائج:

1. وجوب الاعتراف بالفضل الكبير لخليفة المسلمين عثمان بن عفان حيث جمع الله به هذه الأمة، وحفظ به كتابه، وصان به حروفه وحدوده.
2. للصحابة فضل سابق سابغ في رسم المصاحف، وتمييز صحيح القراءة من شاذها، كما أن لهم تميزاً وبراعة في علم الهجاء خاصة، مكنتهم من كتابة المصاحف على نحو يبقى معه الكثير من الأوجه القرائية والأسرار الخفية.
3. يعدُّ الجمع العثماني مرتكزاً رئيسا في تأصيل جملة من مسائل القراءات الفاصلة. وهو كذلك نقطة لا يمكن تجاوزها في تاريخ تطور القراءات القرآنية.
4. يعدُّ الجمع العثماني منعطفا رئيساً في تاريخ تشذيذ القراءات، وذلك أنه لما كانت القراءات لا تقبل بعده إلا بشرط موافقته شذت عدد من القراءات التي كان يقرأ بها قبل، و صارت في عداد

---

[39] ينظر: الرازي, عبد الرحمن بن أحمد, **معاني الأحرف السبعة**: (ص 518 وما بعدها).

القراءات المردودة.

5. جلُّ ما وزِع من الاختلافات بين المصاحف إنما كان لغرض حفظ تلك الحروف المروية التي لا يحتملها رسم المصحف الواحد، وأما ما كُتب في المصاحف مما بعضه خلاف بعض مع اتفاق أصله؛ فذاك لجواز الكتابة بهما، وإرادة الجَمع بين الوجهين الجائزين في الكتابة عندهم، على أن أكثرها كتبت على الأصل، وهذا ما سمح في الوقت ذاته لموافقة القراءات الرسم صراحة أو احتمالا.

6. كان لخلو المصاحف من النقط والشكل أثر ظاهر في بقاء الكثير من القراءات القرآنية وذلك لما سمح به ذلك المرسوم من القراءات المختلفة.

7. كان لذلك المرسوم أثر في بقاء الأوجه السبعة أو بعضها على تفسير بعض الأئمة للحرف السبعة.

8. أتاح اختلاف مرسوم المصاحف العثمانية التي أرسلت إلى الأمصار المجال لأن يقرأ كل مصر بما تلقى من الحروف مما يوافق المصحف المرسل وهكذا في المصر الآخر فكان هذا هو السبب الرئيس في بقاء اختلاف القراءات بعد رسم المصاحف واعتمادها.

وأوصي بما يلي:

1. لا تزال بعض مسائل جمع القرآن العثماني يحتفها كثير من الغموض والاختلاف، يعسر معه القطع والترجيح والتأليف؛ لاعتمادها على مسائل مشكلة كمسألة الأحرف السبعة، وبالتالي فإنها تؤثر تأثيراً مباشراً على التأصيل لمسائل القراءات والدفاع عنها وهذا ما يدعو للمزيد من الدراسات حولها.

2. العناية بمناقشة دعاوى المشككين ودفع شبهات المستشرقين والملحدين حول الجمع العثماني.

3. دراسة مسألة حكم الخروج القارئ من الصحابة والتابعين ومن بعدهم عن المصاحف العثمانية من واقع أخبار ومرويات الصحابة والتابعين والقراء المتقدمين.

والحمد لله على التمام والصلاة والسلام على سيد الأنام وعلى آله وصحبه ومن بهديهم اقتفى واستقام.

ثبت المصادر والمراجع

- الأندرابي، أحمد بن أبي عمر، **كتاب الإيضاح في القراءات**، تحقيق: د. سامي بن عمر الصبة، رسالة دكتوراة، جامعة أم القرى، 1429هـ.
- ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، **منجد المقرئين ومرشد الطالبين**، دار الكتب العلمية، ط1، 1420هـ.

- ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، **النشر في القراءات العشر**، تحقيق: علي محمد الضباع (المتوفى 1380 هـ)، دار الكتب العلمية.
- الحمد، غانم قدوري، **القراءات القرآنية في المصاحف المنقوطة استكشاف وتأصيل**، بحث مقدم ضمن مؤتمر اسطنبول بعنوان: القرآن الكريم من التنزيل إلى التدوين، عام 2018م.
- الحموي الحلبي، أحمد بن عمر بن محمد، **القواعد والإشارات**، تحقيق: عبد الكريم بن محمد الحسن بكار، دار القلم، دمشق، ط1، 1406 هـ.
- الداني، عثمان بن سعيد ، **الأحرف السبعة للقرآن**، تحقيق: د. عبد المهيمن الطحان، دار المنارة، ط1، 1418هـ.
- الرازي، عد الرحمن بن أحمد، **معاني الأحرف السبعة**، تحقيق: د. حسن ضياء الدين عتر. دار النوادر، ط1، 1433هـ.
- السخاوي، علي بن محمد بن عبد الصمد، **جمال القراء وكمال الإقراء**، تحقيق: د. مروان العطيَّة – د. محسن خرابة، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ط1، 1418 هـ.
- أبو شامة، عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم، **المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز**، تحقيق: طيار آلتي قولاج، لبنان، دار صادر، بيروت، 1395 هـ.
- القسطلاني، أحمد بن محمد بن أبي بكر، **لطائف الإشارات لفنون القراءات**، تحقيق مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد، السعودية.
- القيسي، مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد، **الإبانة عن معاني القراءات**، تحقيق: الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مصر، دار نهضة مصر للطبع والنشر.
- المهدوي، أحمد بن عمار، **بيان السبب الموجب لاختلاف القراءات وكثرة الطرق والروايات**، ويليه جواب سؤال عن المراد بالأحرف السبعة وعن موجب الاختلاف بين القارء فيما احتمله خط المصحف وعن حكم القراءة بالشاذ، لأبي العباس ابن تيمية الدمشقي (ت:728هـ)، تحقيق: د. أحمد بن فارس السلوم، دار ابن حزم، ط1، 1427هـ.
- الهذلي، يوسف بن علي بن جبارة، **الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها**، تحقيق: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، مؤسسة سما، ط1، 1428 هـ.